

اغتيال سياسيين في النمسا وإثارة نعرات قومية اتهامات تطارد أردوغان

أنقرة خطت لاغتيال السياسية النمساوية من أصل كردي بيريفان أصلان



أقليات يتصيدها أردوغان

الأراضي الأوروبية وملاحقة المعارضين السياسيين للرئيس التركي وحزبه. وتملك المنظمة 87 ألف عضو في أوروبا، بينها 30 ألف عضو في ألمانيا وحدها، فيما يحضر الدروس في المساجد والمؤسسات التابعة لها، 300 ألف شخص أسبوعياً.



سيبستيان كورتس
لن نسحق بقول
الزغابات من تركيا
إلى النمسا

وتؤكد صحيفة فولكس بلات النمساوية أن أعضاء المنظمة يحافظون على علاقات وثيقة مع السياسيين والكنايس والإعلام في النمسا وألمانيا، "لرسم صورة غير صحيحة عن أهداف الحركة وأنماط تصرف أعضائها"، مشيرة إلى أنها "المنظمة تعمل على الاندماج بشكل واضح في المجتمعات الأوروبية، كغطاء لحركاتها وأهدافها الحقيقية".

وتعتبر السلطات النمساوية أن أكبر تهديد للأمن في البلاد هو نشاط الجماعات الإسلامية، حيث يعتقد المتطرفون الإسلاميون بأن مجتمعاتهم تواجه تهديداً وجودياً، ما يفرض على كل فرد التزاماً بالقتال لدفعه وحشد أنصاره وتجنيده عناصر جديدة. ما يندرج مستقبلاً أن يمثلوا تهديداً يصعب تقدير حجمه ومخاطره وتداعياته على الأمن المجتمعي في النمسا.

وتكثف الحكومة النمساوية جهودها للتحليل دون بسط المتطرفين الإسلاميين نفوذهم داخل المجتمع النمساوي كذلك إخضاعهم للمراقبة. وتدريب النمسا الـ 87 ألف من الموظفين على كيفية تحديد التطرف. ويات من المتوقع على المستوى القريب أن تتخذ السلطات النمساوية إجراءات أكثر صرامة لمواجهة الجماعات المتطرفة ومكافحة التطرف بطرق ناجعة، بدلاً من إعلانها في تقارير وأبحاث.

ويرى أكاديميون أنه ينبغي منع الأفراد المعرضين للانضمام إلى الجماعات المتطرفة من خلال التصدي لآيديولوجيتهم وتقديم بديل أفضل لهم و صياغة سياسات فعالة تثبت نجاحها في ردع المتطرفين.

ويؤكد هؤلاء على ضرورة إعادة تأهيل المتطرفين من خلال التدريب المهني والتدريب على ممارسة الأعمال الحرة وشن حملات على وسائل التواصل الاجتماعي لحذف خطابات الكراهية والعنف، إضافة إلى تنظيم ندوات تثقيفية للشباب في المدارس وأماكن العبادة وجمعيات مدنية وثقافية لمواجهة البروباغندا المتطرفة.

فتح الله غولن، الذي اتهمه أنقرة بمحاولة الانقلاب الفاشل في 2016، أو أنصار القضية الكردية. جاء في الوثائق، يُطلب من الأئمة جمع المعلومات حول الأهداف وأماكن وجودهم ونقلها إلى السفارة والقنصليات التركية الموجودة في ألمانيا.

ووفق المعلومات الواردة في التحقيق، فقد بلغ عدد الأشخاص الذين يراقبون معارضى أردوغان ويتجسسون على خصوصه في مختلف أنحاء ألمانيا نحو 8 آلاف شخص، مما يجعلهم أشبه بجيش من الجواسيس.

ويقول لورينزو فيدينو مدير برنامج دراسات التطرف في جامعة جورج واشنطن "هناك وعي متنام حول التأثير المنتشر للمنظمات الإسلامية التي تؤثر سلباً على اندماج المسلمين في المجتمع النمساوي ودورها في تطرف بعض المسلمين هناك، إن إعادة التقييم هذا ولحسن الحظ لا تراقفها مشاعر معادية للإسلام، حيث إن هناك استيعاباً تاماً للفرق بين من هو مسلم ومن هو إسلامي".

ميلي جوروش أداة ترهيب

لتركيا أدوات متعددة في اختراق النسيج المجتمعي النمساوي بداية من توظيف المساجد والجمعيات الخيرية التي تديرها وصولاً إلى التنظيمات المتطرفة الناشطة بقوة في كل من فيينا وبرلين بالخصوص على غرار تنظيم ميلي جوروش، السلف الإسلامي لحزب العدالة والتنمية الحاكم في تركيا.

ونيل الرئيس التركي في شبابه من أفكار المنظمة المتطرفة التي أسسها السياسي نجم الدين أربكان في ستينات القرن الماضي، حيث كان لها دور أساسي في صعوده إلى سدة الحكم في تركيا. وجاء في وثيقة للبرلمان الألماني مؤرخة بـ 30 أغسطس 2016، "لم يكن صعود أردوغان للسلطة في تركيا عام 2003 ممكناً دون دعم حركة ميلي جوروش، باعتباره نشأ في الحركة، وتبنى مبادئها".

وتابعت الوثيقة "بعد وصوله للسلطة، عمق أردوغان العلاقة مع ميلي جوروش، وابتد نراعا رئيسية لنظامه خاصة في أوروبا"، مضيفاً "على سبيل المثال، كان الأمين العام السابق لميلي جوروش، مصطفى يار أوغلو، واحداً من أبرز داعمي الرئيس التركي، وشغل لسنوات عضوية البرلمان عن حزب العدالة والتنمية الحاكم".

وابتد ميلي جوروش المتطرفة، تتوسع في 11 دولة أوروبية، بل أصبحت أكثر التنظيمات التابعة لأردوغان نفوذاً وأداة للتطرف والتجسس في أوروبا، حيث يركز لأعضائها ومنسبها ترهيب الناشطين ذو الأصول الكردية على

من المساجد التركية في البلاد على خلفية ما وصفته مصادر محلية "أنشطة أردوغان التجسسية"، حيث اتخذ البرلمان النمساوي بأغلبية الأصوات قراراً يقضي بإغلاق المساجد التركية التابعة لهيئة الشؤون الدينية التركية داخل النمسا.

وقال البرلمان النمساوي حينها، إن إغلاق المساجد التركية جاء على أساس أن المساجد أصبحت لا تعمل باعتبارها دوراً للعبادة، بل أصبحت امتداداً لسياسة أردوغان.

وفي مارس الماضي، قال بيتر بيلتس، زعيم قائمة "الآن" في البرلمان في حوار مع وكالة الأنباء النمساوية الرسمية "أيه. بي. أيه" إن النظام السياسي في النمسا مخترق من الجماعات الإسلامية التركية والإخوان المسلمين. وتابع "جمعية أتباع الإسلام التركية والإخوان المسلمين هما الخطران الأساسيان".

وبدوره، قال رودجر لولكر، الخبير في شؤون جماعات الإسلام السياسي، وأستاذ اللغات الشرقية في جامعة فيينا إن "أتباع تتحالف مع الإخوان في شبكة واحدة تعمل تحت لواء النظام التركي وتوسع لتحقيق مصالحه في النمسا وأوروبا بشكل عام".

وتابع لولكر "من الطبيعي أن تتشابه العلاقات بين التنظيمات، وتوجد عناصر من الإخوان والإسلام السياسي بشكل عام، في مقرات أتباع"، مضيفاً "قائدهما واحد"، في إشارة إلى نظام أردوغان. وكانت ألمانيا قد تنبهت كذلك في

الأونة الأخيرة إلى استغلال الاتحاد الإسلامي التركي نحو 900 مسجد يديرها في البلاد، ويعين أئمتها في التجسس على

معارضى أردوغان. وأفادت تقارير الاستخبارات الألمانية بأن حكومة أردوغان تعول على المساجد التابعة لها في ألمانيا للتأثير على المسلمين وبث خطاب سياسي إسلامي متشدد.

وعرض فيلم وثائقي لقناة "زي.دي.إف" التلفزيونية الألمانية تفاصيل اعتماد المخابرات التركية على مساجد الاتحاد الإسلامي التركي للشؤون الدينية للعثور على مؤيدي حركة الداعية الإسلامي

لأنشطتها ورواتب أئمتها من مديرية الشؤون الدينية التركية "حكومية"، وتخضع لتأثير مباشر من النظام التركي وحزب العدالة والتنمية.

ولفتت الصحيفة إلى أن "أتباع" ملاذ للإسلاميين في النمسا، ومفرغة لمؤيدي التنظيمات المتطرفة التي يدعمها أردوغان.

وبالإضافة إلى ذلك، فإن هذا الاتحاد يمارس أنشطة تجسس على المعارضين الأتراك في النمسا لصالح وزارة الداخلية التركية.

وفي ربيع 2018، أثارت محاكمة أطفال لإحدى المراكز العثمانية في الحرب العالمية الأولى (1914-1918) في أحد المساجد التابعة لـ "أتباع" في فيينا، أزمة كبيرة مع الحكومة النمساوية التي اتهمت الاتحاد بـ "انتهاك حقوق الأطفال"، و"خلق مجتمع مواز" في البلاد.

ووصفت الخبيرة الألمانية في شؤون الإسلام السياسي، سوزان شرورث، أتباع، في تصريحات لصحيفة تاغس بوست الألمانية، بأنها "قريبة من الإخوان". وفي سبتمبر 2018، أغلقت النمسا عدداً

السياسي وصور تركيا في أوروبا مقارنة بالدول الأوروبية الأخرى التي تعيش فيها جاليات إسلامية كبيرة تضم مهاجرين من أصول تركية يسعى أردوغان سوية مع حركة الإخوان المسلمين إلى تحويلها إلى حصان طروادة لأهدافه ومشاريعه في القارة الأوروبية.

ومنذ عام 2015 يحظر قانون خاص بالإسلام في النمسا التمويل الخارجي. ويصن هذا القانون أيضاً على أنه يجب على المؤسسة الدينية المعترف بها بحسب القانون العام تغطية مصاريف الخدمات الدينية من مصادر تمويل محلية.

ويمتلك اتحاد "أتباع" 64 مقراً ومسجداً في عموم النمسا، بينها 5 مقرات كبيرة في فيينا، فضلاً عن 100 ألف شخص ينضون تحته. وحسب صحيفة كورير النمساوية تعمل "أتباع" كمظلة تضم منظمات وأندية ثقافية ومساجد في الأراضي النمساوية، وتهدف إلى ترسيخ الثقافة ونمط الحياة التركي على المجتمع، ونشر أفكارها الدينية المتطرفة وخلق مجتمعات موازية. ووفق الصحيفة، فإن "أتباع" تعد زراع أردوغان الطولى في النمسا، وتتلقى تمويلاً

أوزان جيهان للاحتجاج، في أحدث توتر دبلوماسي بين البلدين. وتشهد العلاقات بين أنقرة وفيينا توتراً من الأساس، في ظل ضغط المستثمر النمساوي سيبستيان كورتس لمنع انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي، وعمله للتصدي لنفوذ أنقرة على الجالية التركية الكبيرة في النمسا.

وعلق كورتس على الواقعة بالقول "لا نريد أن نرى صوراً للعنف في شوارع النمسا لإسبام في فيينا، وبالتالي لن نسمح بنقل النزاعات من تركيا إلى النمسا"، فيما قال وزير داخلية كارل نيهايمر "كمجتمع وشرطة، علينا أن ننفذ بحزم ضد هذه القوى المتطرفة.. في دولة دستورية مثل النمسا، ليس لدينا مكان للتطرف".

أتباع عين على المعارضين

لم يكن قيام حكومة النمسا اليمينية بطرد العشرات من الأئمة الأتراك وإغلاق سبعة مساجد في سنة 2018 قراراً

اعتباطياً بقدر ما يعبر عن سياسة جديدة أكثر جرأة في التعامل مع أجدات الإسلام السياسي وصور تركيا في أوروبا مقارنة بالدول الأوروبية الأخرى التي تعيش فيها جاليات إسلامية كبيرة تضم مهاجرين من أصول تركية يسعى أردوغان سوية مع حركة الإخوان المسلمين إلى تحويلها إلى حصان طروادة لأهدافه ومشاريعه في القارة الأوروبية.

ومنذ عام 2015 يحظر قانون خاص بالإسلام في النمسا التمويل الخارجي. ويصن هذا القانون أيضاً على أنه يجب على المؤسسة الدينية المعترف بها بحسب القانون العام تغطية مصاريف الخدمات الدينية من مصادر تمويل محلية.

ويمتلك اتحاد "أتباع" 64 مقراً ومسجداً في عموم النمسا، بينها 5 مقرات كبيرة في فيينا، فضلاً عن 100 ألف شخص ينضون تحته. وحسب صحيفة كورير النمساوية تعمل "أتباع" كمظلة تضم منظمات وأندية ثقافية ومساجد في الأراضي النمساوية، وتهدف إلى ترسيخ الثقافة ونمط الحياة التركي على المجتمع، ونشر أفكارها الدينية المتطرفة وخلق مجتمعات موازية. ووفق الصحيفة، فإن "أتباع" تعد زراع أردوغان الطولى في النمسا، وتتلقى تمويلاً

في كل مرة تكشف فيها تقارير برلمانية أو استخباراتية غربية عن مخططات تركية لاغتيال ناشطين سياسيين معارضين مقيمين على أراضيها يعود الجدل مجدداً بشأن ماهية الأجدات التركية في أوروبا وسبل مواجهتها. وتتصدر ألمانيا والنمسا اللتان تحتضان العدد الأكبر من الجالية التركية في أوروبا جدول اهتمامات المخابرات التركية التي تجند التنظيمات المتطرفة وأئمة المساجد التي تدفع لهم الحكومة التركية رواتبهم في خدمة أهدافها.

فيينا - وضع

اعتراف عميل مخابرات تركي بتلقيه تعليمات باغتيال السياسية النمساوية من أصول كردية، بيريفان أصلان، تركيا في فوهة غضب النمسا، ما يعقد العلاقات المتأزمة أصلاً بين البلدين ويدفع فيينا إلى اتخاذ خطوات أكثر صرامة لمحاصرة أنشطة أنقرة المزعومة لاستقرار أراضيها. وأقر عميل المخابرات التركية، فياز بتلقيه أوامر باغتيال أصلان، لافتاً إلى أنه راقب السياسية المنتمية لحزب الخضر، خلال شهر أغسطس الماضي، لقتلها.

وتكشف العميل التركي، الذي يحمل الجنسية الإيطالية، أنه أجرى جزءاً فندقياً في ذات الفندق، الذي كان من المقرر أن تقام فيه السياسية النمساوية، حيث كان من المخطط أن يغتالها هناك، مشيراً إلى أنه لا يعلم السبب وراء تنفيذ عملية الاغتيال هذه، ولكنه أمر بخلق حالة فوضى.

كما بينت السلطات في فيينا أن العميل سلم نفسه للمخابرات النمساوية وطلب منها توفير الحماية له، على اعتبار أن حياته ستكون مهددة بسبب اعترافاته، مضيفاً "قالوا لي قم باغتيال بيريفان أصلان".

ونشر موقع إخباري نمساوي قائمة من الأسماء السياسية النمساوية، التي تستهدفها المخابرات التركية، بينها السياسية أصلان وعضو البرلمان الأوروبي، أندرياس شيدر، في حين أشارت مصادر إلى أن اعتقال العميل التركي كشف عن وجود شبكة تركية تعمل على إثارة نزعات قومية بين الأتراك والأكراد المقيمين على الأراضي النمساوية.

البرلمان النمساوي يبرر غلق عدد من المساجد التركية بأنها أصبحت لا تعمل باعتبارها دوراً للعبادة، بل امتداداً لسياسة أردوغان

وكشف السياسي النمساوي السابق، بيتر بيلز، خطط الاغتيال على موقع "زك زك" الإخباري، قائلاً إن "المخابرات النمساوية أبلغته بأنه مسرح في قائمة تضم العديد من الأسماء المرشحة للاغتيال، إلى جانب أصلان والعضو النمساوي في البرلمان الأوروبي أندرياس شيدر".

وتأتى هذه الاعترافات بعد أن شهدت مظاهرات قام بها الموالون للأكراد في العاصمة فيينا في يوليو الماضي اشتباكات عنيفة مع قوميين أتراك ينتمون لتنظيم "الذئاب الرمادية" التركي المتطرف، ما تسبب في إصابة سبعة من ضباط الشرطة النمساوية خلال محاولات إبعاد كل من الطرفين عن الآخر.

وشهدت العاصمة فيينا لأربعة أيام متعاقبة مظاهرات نظمتها جمعيات لحماية حقوق الإنسان الكردية تنديداً بالعمليات العسكرية التي يقوم بها الجيش التركي ضد الأكراد في شمال العراق. وإنز ذلك استدعت وزارة الخارجية النمساوية السفير التركي في فيينا